

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - آني

العرقلة والتباطؤ التي تعرفها الانطلاقة الفعلية للأبنك والمنتوجات المالية

التشاركية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

وضعت بلادنا بعد طول انتظار الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للانطلاقة الفعلية للأبنك التشاركية وهو ما يشكل خطوة إضافية في مسار تنويع المنتوجات المالية ببلادنا بما يساهم في التعبئة المثلى للدخار وتحسين شروط تمويل الاقتصاد الوطني وتنشيط الحركة المالية والاقتصادية والتجارية ببلادنا.

واليوم، وبعد حصول مجموعة من الأبنك على الاعتماد النهائي وشروع بعضها في تهيئ الوكالات لاستقبال الزبناء والقيام بحملات تواصلية للتعريف بهذه المنتوجات فوجئ الرأي العام الوطني بإقدام السلطات النقدية على توجيه تحذير مكتوب لأحد هذه الأبنك تطلب منها توقيف هذه العملية في انتظار إصدار بعض العقود النموذجية.

إن هذه الشروط المتتالية التي تؤخر دخول المنتوجات المالية التشاركية حيز الوجود يخلق نوعا من الانتظارية لدى المواطنين الذين يرغبون في تلبية حاجياتهم المالية وحالة من انعدام الثقة في القوانين التي تم إصدارها.

لذا نسألكم السيد الوزير: 1- عن القيمة القانونية والعملية لمنح الاعتماد النهائي إذا كان لا يسمح حتى بالقيام بتهيئ الوكالات والقيام بحملات تواصلية، 2- عن الارتباك الحاصل بين القيام بمنح الاعتماد النهائي من جهة والتأخر في إخراج العقود النموذجية وعقود المنتوجات التمويلية من جهة أخرى، 3- عن الاجراءات التي ستتخذونها لرفع العراقيل التي تواجهها المؤسسات البنكية الجديدة لتسويق المنتوجات المالية التشاركية في أقرب وقت.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

الازمي الادريسي ادريس